

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

الجلسة ٣٩٣٧

السبت، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الساعة ١٦/١٥
نيويورك

الرئيس:	السير جرمي غرينستوك	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البحرين	السيد الدوسري
	البرازيل	السيد أموريم
	البرتغال	السيد سواريس
	سلوفينيا	السيد تورك
	السويد	السيد ليدين
	الصين	السيد تشن هواصن
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد نيهاوس
	كينيا	السيدة ماهوغو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي
	اليابان	السيد كونيشي

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ١١ آذار/مارس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/1998/223)

رسالة مؤرخة ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/1998/272)

تقرير الأمين العام عملا بقراري مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) (S/1998/912)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ١١ آذار/ مارس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/1998/223)

رسالة مؤرخة ٢٧ آذار/ مارس ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/1998/272)

تقرير الأمين العام المعد عملا بقراري مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) (S/1998/912)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي ألمانيا وأوكرانيا وإيطاليا وبولندا يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد كاستروب (ألمانيا) والسيد يلتشينكو (أوكرانيا) والسيد فولتشي (إيطاليا) والسيد ويزنر (بولندا) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام المعد عملا بقراري مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) الوثيقة S/1998/912.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1998/992 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته ألمانيا وإيطاليا والبحرين والبرتغال وسلوفينيا والسويد وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية: S/1998/953 و S/1998/962 و S/1998/993، وهي رسائل مؤرخة ١٤ و ١٦ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ على التوالي موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة؛ و S/1998/959 و S/1998/978 وهما رسالتان مؤرختان ١٦ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام على التوالي من الممثل الدائم لبولندا لدى الأمم المتحدة؛ و S/1998/963، وهي رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة؛ و S/1998/991، وهي رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة لبعثة الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول المدرج اسمه في قائمتي ممثل بولندا، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد ويزنر (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أعرب في البداية عن تهانئي لكم على ترؤسكم مجلس الأمن هذا الشهر بفعالية كبيرة.

إنني أتكلم اليوم لأقوم في الدرجة الأولى بعرض آراء بولندا بوصفها الرئيسة الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وسبب ذلك التزام المنظمة، بوصفها ترتيبا إقليميا في إطار ميثاق الأمم المتحدة، بالمتابعة النشطة لتحقيق تسوية للصراع في كوسوفو. ونشعر بالقلق أيضا إزاء تكشف الأزمة في كوسوفو ومضاعفاتها الخطيرة المحتملة على السلام والاستقرار في المنطقة وفي أوروبا، وإزاء حقيقة أن أحكام قراري مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) لم يتم الامتثال لهما امتثالا كاملا.

إن موقف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يتمثل في أن حل مشكلة كوسوفو ينبغي أن يرتكز على احترام

السلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وعلى المعايير التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة على حد سواء، فضلا عن وثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتصر المنظمة على أنه ينبغي لهذا الحل أن يأخذ في الاعتبار حق ألبان كوسوفو في الاستقلال الذاتي وفي الحكم الذاتي الهام، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس في منح مركز خاص للمقاطعة داخل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ومن المطالب التي وجهتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وقف جميع أعمال القمع، وبدء محادثات بشأن إيجاد حل سلمي للصراع، والمشاركة الدولية في العملية التفاوضية وقبول المهمة الجديدة للممثل الشخصي للرئيس الحالي للمنظمة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فضلا عن عودة البعثات الطويلة الأجل التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو وسنجاك وفويفودينا. وقد أدرجت هذه المطالب في القرار رقم ٢١٨ المؤرخ ١١ آذار/مارس والصادر عن المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي أصبح منبرا لأنشطة المنظمة بشأن أزمة كوسوفو.

ووفقا للمقرر ٢٨١ وقراري مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) اتخذت الرئاسة الحالية عددا من الإجراءات المحددة بالتعاون مع المنظمات الدولية والكيانات، وبخاصة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا وفريق الاتصال وجهات أخرى. وأنا لا أعتزم أن أذكر في هذه المناسبة سردا مفصلا لتلك الأنشطة. ومع هذا، من الجدير أن أبرز أنها جميعا أسهمت في بناء التضامن الدولي، الذي لا غنى عنه لإحداث ضغط فعال على سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لتغيير موقفها. وبالإضافة إلى هذا، في عملية تنفيذ القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) بعث الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الوزير جيريميك، وبصورة منتظمة إلى الأمين العام للأمم المتحدة تقارير بشأن الحالة في كوسوفو وبشأن التدابير التي تتخذها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هذا الشأن. ونحن نلاحظ بارتياح أن ما قدمته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من معلومات استخدم وضمِّن في تقارير الأمين العام الدورية إلى مجلس الأمن.

إن رسالة قوية بعث بها مجلس الأمن في قراره ١١٩٩ (١٩٩٨) أتاحت لتكثيف المجتمع الدولي جهود التوصل إلى تسوية للنزاع في كوسوفو. وإذا أشرت إلى بعض المساعي الدولية فقط في هذا الشأن، فإنني أشير إلى النشاط الهام الذي يقوم به حلف شمال الأطلسي وفريق الاتصال، وأيضا إلى المفاوضات المضنية التي أجراها المبعوث الأمريكي، السفير ريتشارد هولبروك.

بفضل جهود المجتمع الدولي، دخلت عملية تسوية نزاع كوسوفو مرحلة جديدة. وفي رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وصدرت بعد ذلك بوصفها وثيقة مجلس الأمن S/1998/978، فإن الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أبلغكم - سيدي الرئيس - وأبلغ السيد كوفي عنان بأنه وقَّع في ذلك اليوم نفسه في بلغراد اتفاقا بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن إنشاء بعثة التحقق في كوسوفو. وهذا الاتفاق، جنبا إلى جنب مع الاتفاق المتعلق بنظام منظمة حلف شمال الأطلسي للمراقبة الجوية في كوسوفو، يشكل خطوة هامة نحو وضع إطار سياسي يرمي إلى كفالة الامتثال للمطالب الواردة في القرار ١١٩٩ (١٩٩٨).

وفي المحادثات مع الوزير جيريميك، رحب زعيم الألبانيين في كوسوفو، السيد إبراهيم روغوفا، بالرغم من بعض التحفظات، بالاتفاق وأعرب عن رأي مفاده أن الطائفة الألبانية في كوسوفو ستتعاون مع بعثة التحقق في كوسوفو. واعتبر ذلك الإجراء خطوة هامة نحو تعزيز الوجود الدولي في كوسوفو، الذي ينبغي أن ييسر المفاوضات لحل سياسي للأزمة، وللاعتراف بمؤسسات الطائفة الألبانية، بما في ذلك الشرطة المحلية، وتقرير مستقبل كوسوفو.

وبعد التوقيع على الاتفاق مباشرة، أرسل الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بعثة فنية متقدمة صغيرة من المنظمة قوامها ١٥ فردا لبدء الإعدادات لعملية بعثة التحقق في كوسوفو، التي يتجاوز مداها خبرة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا السابقة. ويسرنا أن نلاحظ أن فريق التقييم التابع للمنظمة هذا قد زار بلغراد وكوسوفو فعلا، ونرحب أيضا بإنشاء وحدة دعم بعثة التحقق في كوسوفو في فيينا.

ونحن نعتقد أن التنفيذ الفعال للاتفاقات المبرمة مؤخرا يجب أن يؤمن إذا ما كان لعملية حل النزاع أن تكتسب زخما. وليس هذا سوى بداية عمل طموح وصعب. إننا من المحتمل أن نواجه عقبات ومصاعب عديدة، بل ربما محاولات لعكس اتجاه العملية. ولهذا يجب أن نعمل بسرعة وبإصرار. والعمل الحازم مطلوب أيضا بسبب العامل الإنساني: الحاجة الماسة إلى تجنب كارثة إنسانية موشكة بين اللاجئين قد يعجل بحدوثها الشتاء المقبل.

إن الأنباء عن تجدد القتال في كوسوفو، تبعث على القلق لدينا ونحث كلا الطرفين على الامتناع فورا عن المزيد من استخدام القوة وعلى البحث عن حل سلمي.

ونحن على ثقة بأن مشروع القرار الذي مجلس الأمن بصدد اعتماده سييسر تنفيذ الاتفاقات الموقعة في بلغراد، وبتأييده ودعمه هذه الإجراءات سيساعد على جعلها فعالة ويكفل سلامة وأمن الذين سيقومون بمهمة التحقق. وهذه الأهداف تتطلب تعاونا مباشرا واشتراك المنظمات الأخرى المتوقع ذكرها في القرار.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تولي أولوية لمسألة كوسوفو، ولن تدخر جهدا في سبيل الاسهام، بالتعاون مع المنظمات الأخرى، في حلها بالطرق السلمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل بولندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

الممثل التالي على قائمتي هو ممثل أوكرانيا، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ييل تشينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أهنئكم - سيدي الرئيس - على رئاستكم الفعالة للغاية خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، أود أيضا أن أشكركم وسائر أعضاء مجلس الأمن على تمكين وفد بلدي من الاشتراك في مناقشة اليوم.

إن التطورات في كوسوفو وحولها لا تزال تتطلب اهتمام العالم كله المستمر، وتولد تحديا للتوصل إلى تسوية سلمية لهذا النزاع الداخلي وأملا أيضا في تحقيق تلك التسوية.

إن وفد بلدنا يعتقد اعتقادا راسخا أن مشروع قرار مجلس الأمن الجديد - الذي من المقرر أن يعتمد، وبطريقة رمزية تماما، في يوم الأمم المتحدة - سيصبح علامة أخرى على قلق المجتمع الدولي العميق واستعداده لبذل كل شيء ممكن لتيسير جهود أطراف النزاع لإيجاد تسوية سلمية لمشكلة كوسوفو بالوسائل السلمية المتحضرة، لتجنب أزمة إنسانية ولنزع فتيل التهديد الحالي للسلم والأمن في المنطقة.

وفي رأينا، أن مشروع القرار هذا يمكن أن ينظر إليه على أنه يبعث برسالة خطيرة أخرى إلى أطراف النزاع بشأن الإمكانية الحقيقية لوقوع مردودات عليها لا يمكن تجنبها ما لم يوقف ارتكاب أعمال العنف ضد السكان المدنيين والأعمال الإرهابية.

إننا نلاحظ بارتياح الاستعداد المعلن لقيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للامتثال لقراري مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) ونرحب بالتدابير المحددة التي اتخذتها السلطات اليوغوسلافية تحقيقا لهذا.

وترحب أوكرانيا أيضا بالتوقيع في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ على الاتفاق بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي يسمح للمنظمة بإنشاء بعثة تحقيق في كوسوفو، وكذلك الاتفاق بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنظمة حلف شمال الأطلسي بشأن بعثة التحقق الجوي فوق كوسوفو التي تكمل بعثة التحقق التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن نثني على الجهود الحثيثة في هذا الصدد التي بذلها رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأيضا الجهود التي بذلها المبعوث الخاص للولايات المتحدة الأمريكية، السيد هولبروك.

أنتهز هذه الفرصة لكي أكرر اهتمام وفدي بالإسراع في تسوية حالة متأزمة خطيرة في المنطقة بالوسائل السلمية وذلك باشتراك آليات متعددة الأطراف على أساس حوار سلمي تكون عناصره الأساسية، الاعتراف بسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية واحترام حقوق الإنسان لجميع الأفراد الذين يعيشون في كوسوفو وإيجاد حل ممكن لمشكلة كوسوفو على أساس توسيع حكمها الذاتي.

وكما بين وزير خارجية أوكرانيا في بيانه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، فعلى حين أننا "نفهم دوافع قرار منظمة حلف شمال الأطلسي بتاريخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بشأن إمكانية استخدام القوة العسكرية في يوغوسلافيا" فإننا لا نزال نأمل في أن الخطوات الأخيرة التي اتخذها قادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١١٩٩ (١٩٩٨) ستمكننا من تجنب استخدام القوة، لأن هذا قد يؤدي إلى نتائج لا يمكن التنبؤ بها.

وكون أوكرانيا تشترك اشتراكا نشيطا في تسوية النزاع في أراضي يوغوسلافيا السابقة منذ البداية، فإنها تؤكد من جديد استعدادها لإرسال ممثليها إلى بعثة التحقق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمشاركة في جهود الوساطة الدولية. ونأمل أن نيتنا الخالصة لتسمية مرشح مؤهل لرئاسة هذه البعثة، وهي نية أفصحنا عنها قبل البدء في هذا المسعى ستحظى بالتقدير اللازم من لدن أعضاء مجلس الأمن.

في هذه الأيام، وفي الوقت الذي نحاول فيه تحقيق حل سلمي في كوسوفو، يدلل المجتمع الدولي على نموذج للتعاون لم يسبق له مثيل ولا سيما بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة. ونعتقد أن هذا المثال يمكن أن يعتبر نموذجا عمليا للتفاعل الفعال بين جميع الأطراف المعنية، وذلك لمنع النزاعات المحتملة في المستقبل وحلها في حالة حدوثها.

في الختام اسمحوا لي أن أكرر رغبة بلدي في أن يبذل قصارى جهده لحل أزمة كوسوفو، وتصميمه على ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل أوكرانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

سأعطي الكلمة أولا للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد الدوسري (البحرين): يود وفد بلادي في البداية أن يشيد بالجهود المضنية التي بذلت لإخراج هذا المشروع بالصيغة التي أمامنا اليوم، فقد تمت تلبية الكثير من المشاغل التي أثارها أعضاء مجلس الأمن من قبل متبني مشروع القرار إلى أن تم التوصل إلى النص الحالي الذي يمكن وصفه بأنه أكثر من متوازن.

المشروع الذي نحن بصدده هو أحد الجهود الدولية الرامية إلى تسوية الأزمة في كوسوفو بالطرق السلمية. فليس منطقيا أن يغض المجتمع الدولي الطرف عن كل الانتهاكات وأعمال العنف التي تُرتكب يوميا في كوسوفو والتي راح ضحيتها الكثير من المدنيين الأبرياء.

إن الخطوات التي اتخذتها سلطات بلغراد بتوقيعها على الاتفاقات مع المنظمات الإقليمية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر مع حلف شمال الأطلسي وفي ١٦ من الشهر ذاته مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا جيدة وتسير في الاتجاه الصحيح ونأمل أن تتبعها خطوات أخرى تؤكد صدق النوايا. الخطوات الأخرى التي نراها ضرورية تتمثل في الوقف الفوري لإطلاق النار ووقف جميع الانتهاكات التي تُرتكب يوميا واتخاذ الإجراءات المناسبة لمعاقبة مجرمي الحرب وذلك بتسليمهم للمحكمة الدولية لمحاكمتهم حتى ينالوا الجزاء العادل. لا بد أيضا من بدء حوار بناء غير مشروط من قبل الجانبين يتم فيه الاتفاق على جميع الأمور والقضايا التي تحتاج إلى حل. من جهة أخرى تعتبر مسألة اللاجئين والمشردين من القضايا الملحة التي يتعين على سلطات بلغراد إيجاد الحل المناسب لها وذلك بخلق البيئة المواتية والملائمة للعودة إلى ديارهم، ففصل الشتاء قد طرق الأبواب فعلا وموجات الصقيع قادمة وهناك الآلاف من اللاجئين بلا مأوى. فالإحصاءات تشير إلى وجود ٢٥٠ ألف لاجئ، منهم ٥٠ ألف دمرت منازلهم خلال أعمال العنف الأخيرة. نحن نعتقد أنه بوجود الإرادة القوية الصادقة يمكن لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبالتعاون مع المنظمات والهيئات الدولية المختصة تسوية هذه المسألة بالسرعة المطلوبة.

ختاما يأمل وفد بلادي أن يكون مشروع القرار الذي بين أيدينا رسالة واضحة إلى جميع أطراف النزاع بأن تترك السلاح جانبا وتحتكم إلى لغة العقل والمنطق والحوار. ومن هذا المنطلق تبنى وفد بلادي مشروع القرار وسوف يصوت لصالحه.

السيد سواريس (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): الحالة في كوسوفو تلقى اهتماما كبيرا من جانب المجتمع الدولي. ومجلس الأمن من خلال قراريه ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) أبدى استجابة واضحة لهذا الاهتمام ومشروع القرار المعروض علينا امتداد منطقي له.

إننا نرحب بالاتفاق الذي أبرم مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لمعالجة الحالة الحرجة في كوسوفو. ومشروع القرار يستهدف ضمان تنفيذ هذه الاتفاقات بشكل كامل. وهذه في الواقع هي الأولوية الأولى لمشروع القرار الذي سيجري التصويت عليه، وهي مصادقة مجلس الأمن على اتفاقي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنطقة حلف شمال الأطلسي بشأن التحقق من امتثال حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لالتزاماتها وهي: اتخاذ التدابير اللازمة لتجنب حدوث كارثة إنسانية، ووضع حد لأعمال العنف ضد السكان المدنين في كوسوفو والسماح بعودة اللاجئين والمشردين والدخول في حوار مع المجتمع الألباني في كوسوفو بما يفضي إلى إيجاد حل سياسي للمشاكل في كوسوفو.

إن البرتغال ترحب باستعداد منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتقديم أنظمة التحقق اللازمة، وتعتقد أن مجلس الأمن ينبغي له، من خلال مشروع القرار هذا، أن يرسل إشارة قوية تدل على مساندته لبعثتي التحقق هاتين، وأن يبين أن سلامة الموظفين غير المسلحين وأمنهم في الميدان يجب عدم الإضرار بهما أبدا.

إن مشروع القرار هذا يمثل أيضا إعرابا لا لبس فيه عن اعتقاد المجلس بأنه يتعين على حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تنفذ تلك الاتفاقات تنفيذا كاملا، وتمتثل تماما لقرارات مجلس الأمن.

السيد نيهاوس (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن كوستاريكا ماضية، بثبات لا نكوص فيه، في إدانتها للهجمات على السكان المدنيين الألبانيين في كوسوفو، وانتهاك حقوقهم الأساسية الأصلية، والتخريب الوحشي لمدن صغيرة وقرى غير مسلحة. وقد أعربنا مرارا وتكرارا عن نبذنا لسياسة التطهير العرقي التي تنتهجها سلطات صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونرحب باتخاذ موقف دولي يتسم بالصلابة السياسية إزاء حكومة بلغراد.

وإزاء آلام سكان كوسوفو صَوَّت وفدي إلى جانب قراري مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨). وقد طلبنا، من خلال هذين القرارين أن تدخل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلطات المجتمع الألباني في كوسوفو، في حوار دون أية شروط مسبقة، بقصد وضع حد للأزمة وإيجاد حل سياسي لها عن طريق التفاوض. وبالإضافة إلى ذلك طلبنا أن تكف السلطات اليوغوسلافية عن كل عمل عسكري في كوسوفو يؤثر في السكان المدنيين، وأن تسحب جميع قوات الأمن المستعملة لقمع السكان المدنيين.

وبناء على ذلك لا يسعنا إلا أن نعرب عن ارتياحنا للتوقيع، في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر على اتفاق بين الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير الشؤون الخارجية في يوغوسلافيا، بقصد إنشاء بعثة تحقق في كوسوفو، معهود إليها برصد الامتثال للمطالب المقررة في القرارين ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨)، وكذلك للالتزامات التي وافقت عليها السلطة اليوغوسلافية بالامتثال لأحكام هذين القرارين. ونعتقد أن بعثة التحقق ستكون أداة أساسية لضمان عملية السلام في كوسوفو، بالحيلولة دون حدوث انتهاكات جديدة لحقوق الإنسان، وكذلك لضمان سيادة القانون الإنساني الدولي في المنطقة.

وبذلك فإن وفد كوستاريكا يعتقد أن من اللازم؛ بل من الأمور التي لا غنى عنها؛ أن يرخص مجلس الأمن بإرسال بعثة دولية من المراقبين للتحقق من الامتثال للالتزامات التي وافقت عليها السلطات اليوغوسلافية في اتفاق ١٦ تشرين الأول/أكتوبر.

وبالإضافة إلى ذلك، لم تعد هذه المسألة مجرد مسألة سياسية. بل إن ما أمامنا اليوم هو حتم أدبي وأخلاقي على عاتق المجتمع الدولي. وبقدر ما لا يترك هذا الهدف الأدبي مجالا للشك، وحيث أن التواجد الدولي في كوسوفو يكون له طابع أدبي عال، لن تتقاعس كوستاريكا أبدا عن إسداء سندها للعمل المتعدد الأطراف، الذي يرمي إلى تحقيق هذا الغرض السامي. ولذا نساند مشروع القرار الماثل أمامنا.

ولكننا بعد أن قلنا ذلك نود أن نذكر بعض توجساتنا ذات الطابع القانوني، فيما يتعلق ببعض جوانب مشروع القرار هذا، لا مرية في أن هذا هدف أخلاقي وأدبي، وهو

بالتالي جدير بتحقيقه عن طريق تطبيق القانون الدولي. ونحن لا نعترض على المقصود من مشروع القرار، ولكن على شكله وافتقاره إلى الوضوح، في ضوء موقفنا الثابت وراء الاحترام المطلق للقانون الدولي ومبادئ الميثاق الجوهرية.

ونعتقد أن أي قرار صادر عن مجلس الأمن يجب أن يتمشى تمشيا صارما مع القانون الدولي والمفاهيم السياسية السليمة. إن إقرار أي تدبير ينطوي على استعمال القوة، أو القوات العسكرية، يجب أن يفي بجميع المتطلبات القانونية والسياسية والاستراتيجية للميثاق، وأن يكون قائما على أساس التجربة العملية. وأي إجراء على استعمال القوة - بالاستثناء المحدود جدا الماثل في حق الدفاع الشرعي عن النفس - يتطلب ترخيصا واضحا من مجلس الأمن لكل حالة محددة بالذات.

ونعتقد أن هذه المبادئ داخلة ضمنا في المسؤولية الأولية لمجلس الأمن فيما يتعلق بصيانة السلم والأمن الدوليين، وفي الحظر المطلق لاستعمال القوة في العلاقات الدولية. إن مجلس الأمن لا يستطيع، ولا ينبغي له، أن يحيل إلى آخرين، أو يضع جانبا، مسؤوليته الأولى عن صيانة السلم والأمن الدوليين، ولهذا السبب نؤمن بأنه ينبغي لمجلس الأمن ألا يرخص بأي حال من الأحوال، ببعثات ذات وحدات عسكرية لا تكون حدودها وسلطاتها محددة مسبقا بوضوح، أو بعثات قد تكون ولايتها مشروطة بقرار لاحق من هيئات أخرى أو مجموعات من الدول.

إن مجلس الأمن وحده هو الذي يقرر ما إذا كان قد حدث انتهاك لقراراته المتخذة في ممارسة السلطات المخولة إليه. ومجلس الأمن وحده هو الذي يرخص باستعمال القوة لكفالة الامتثال لقراراته، ممارسا في ذلك مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وأود أن أختم بتكرار أن هذه التعليقات على القانون لن تقف حائلا دون مساندة كوستاريكا لمشروع القرار المطروح علينا مراعاة منها لما ينطوي عليه من معنى أخلاقي وإنساني عميق.

السيد ليدين (السويد) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): قبل شهر اتخذ مجلس الأمن القرار ١١٩٩ (١٩٩٨) بشأن الحالة في كوسوفو، وقد ذكر القرار عددا من المطالب المحددة، خصوصا من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ولكن أيضا من زعامة كوسوفو الألبانية. والغرض من القرار كان، ولا يزال؛ واضحا: وقف حدوث كارثة إنسانية داهمة، والسماح للاجئين بالعودة إلى ديارهم، وتهيئة الجو لإيجاد حل سياسي بالتفاوض.

ولا تزال هذه الأهداف غير محققة. فعدد اللاجئين لا يزال مرتفعا بقدر مثير للقلق، بينما يقترب الشتاء. ومعظم قوات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وشرطتها الخاصة، الذين يجب عليهم الانسحاب، لم ينسحبوا بعد ويقتضي الأمر التعجيل بالمفاوضات السياسية بين الأطراف حول المركز المستقبلي لكوسوفو.

وبالاتفاقين اللذين تم التوصل إليهما بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنظمة حلف شمال الأطلسي وضع الأساس الذي يتيح للمجتمع الدولي أن يتحقق من الامتثال لقراري مجلس الأمن ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١١٦٠ (١٩٩٨). إن السويد ترحب بهذين الاتفاقين، وبدأت حشد موظفين لبعثة التحقق التي سترسلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى كوسوفو. ونقدر تقديرا عاليا جهود فريق الاتصال، وجهود السيد هولبروك، التي مهدت السبيل لهذين الاتفاقين. ومن الواضح في الوقت نفسه أن يوغوسلافيا ما كانت ترضخ لولا الضغط القوي الذي قامت فيه خطط منظمة حلف شمال الأطلسي بدور هام.

ومن الجوهري لاستمرار جهود المجتمع الدولي في كوسوفو أن يسدي مجلس الأمن الآن مساندته الكاملة لبعثتي التحقق من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وفي مشروع القرار المعروض علينا يرسل المجلس أيضا رسالة واضحة إلى الرئيس ميلوسيفيتش، وإلى ألبان كوسوفو، تقول لهم أنه يتوقع أنه يتوقع منهم تعاونا كاملا، لا لبس فيه، مع البعثتين. وأثق بأن مجلس الأمن لن يتردد في التصرف - وأن تصرفه سيتسم بالحزم اللازم - إذا لم يتأت التعاون المذكور. إن البعثتين لهما دور جوهري في التحقق من احترام قرارات مجلس الأمن ومن تنفيذها. وهما جديرتان بمساندتنا الكاملة.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما زال الوضع في كوسوفو يثير قلقا مشروعا لدى المجتمع الدولي منذ فترة ليست بالقصيرة. فالأنباء تفيد بأن

انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تحدث منذ عقود. والصراع المسلح الذي يدور في الأشهر الأخيرة أثار موجة من الإعراب عن القلق من جانب الدول المجاورة والمجتمع الدولي بصفة عامة. وأثناء أشهر صيف هذا العام، تدهورت الحالة في كوسوفو تدهورا حادا. وزاد عدد اللاجئين والمشردين داخليا إلى حد مثير للجزع. وكان المدنيون الأبرياء وما زالوا أول المعانين من هذا الوضع. واقتراب فصل الشتاء يمكن أن تكون له آثار مدمرة وأن يؤدي إلى كارثة.

وعلاوة على ذلك، يشكّل الصراع في كوسوفو تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، ويمكن أن ينتشر في بقية المنطقة ويؤثر عليها تأثيرا خطيرا. ومن هنا، لا يمكن اعتباره شأنا من الشؤون الداخلية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

إننا نثني على الجهود الدؤوبة التي تبذلها المنظمات الإنسانية لتوفير المساعدة للمحتاجين إليها في كوسوفو، حتى وإن تعرضت حياة العاملين فيها للخطر. وفي الوقت ذاته، نتشاطر الآراء التي أعربت عنها مرارا وتكرارا المفوضة السامية لشؤون اللاجئين، السيدة ساداكو أوغاتا، بأن المساعدة الإنسانية وحدها لا تكفي لحل الصراع في كوسوفو، ولكنها يمكن فقط أن تخفف من حدة المعاناة الإنسانية، إلى حين الاهتداء إلى حل سياسي.

وبالتالي، ترحب سلوفينيا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين السفير ريتشارد هولبروك ورئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، سلوبودان ميلوسيفيتش، والاتفاقين المبرمين بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ونحن ننظر إلى هذه الاتفاقات باعتبارها خطوة أولى ممكنة نحو حل دائم لمسألة كوسوفو.

ونتوقع من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلطاتها أن تنفذ الالتزامات التي قبلتها على الفور وبالكامل. هذا فضلا عن أن هناك حاجة عاجلة إلى دخول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والقيادة الألبانية في كوسوفو في حوار جاد دون شروط مسبقة، وبمشاركة المجتمع الدولي. فهذا هو السبيل الوحيد لإيجاد حل سياسي لمشكلة كوسوفو.

ومشروع القرار الذي أوشكنا اليوم على اتخاذ إجراء بشأنه لا يقر فحسب الاتفاقين الموقعين في بلغراد، في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، بل يطلب أيضا تنفيذهما بصورة كاملة. وهكذا يتولى مجلس الأمن مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين بموجب الميثاق، ويستجيب لكارثة إنسانية لها آثار خطيرة على السلم والاستقرار الدوليين.

وسلوفينيا تؤيد بقوة كل جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إيجاد حل سلمي وسياسي لمشكلة كوسوفو. وسوف نواصل دعم تلك الجهود بكل نشاط. ويسرني أن أذكر أن سلوفينيا ستستجيب للنداء الوارد في مشروع القرار، وستوفر الدعم التقني واللوجستي لبعثة التحقق في كوسوفو، التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ومن نافلة القول أن سلوفينيا تؤيد مشروع القرار، بوصفها أحد مقدميه، وسوف تصوت تأييدا له.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن التطورات الأخيرة التي استجدت باتجاه حل تفاوضي للصراع في كوسوفو تطورات مشجعة. وتود كينيا، في هذا الصدد، أن ترحب بالاتفاق الموقَّع في بلغراد، في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام بين وزير خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والذي ينص على أن تنشئ المنظمة بعثة للتحقق في كوسوفو. ونرحب بصفة خاصة بتعهد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالامتثال للقرارين ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨).

ومع ذلك، يود وفدي أن يؤكد، كما فعلنا في مناسبات سابقة، أن حكومة جمهورية يوغوسلافيا السابقة تتحمل المسؤولية الأولى عن رفاه وأمن جميع مواطنيها.

وإنه لمن المؤسف أن يصبح المدنيون هدفا للصراع في كوسوفو، ونتيجة لذلك فإن الدمار الذي خلّفه الصراع كان له أثر كبير على المدنيين. وقد انعكس ذلك في التشرد التراكمي الذي كان ضحيته، حسب التقديرات، أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ شخص في ذروة الصراع؛ إضافة إلى ما يقرب من ٠٠٠ ٥٠ شخص اضطروا إلى الفرار من ديارهم إلى الغابات والجبال. وفي ظل هذه الخلفية، من المؤسف أشد الأسف أن سلطات جمهورية

يوغوسلافيا الاتحادية دأبت على التقليل من مدى خطورة الصراع.

ونود أن نشيد بكل المنظمات الإنسانية التي سعت جاهدة لتقديم المساعدة لشعب كوسوفو في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وفي هذا الصدد، نرحب بالفقرة ١٣ من مشروع القرار، التي تحث الدول الأعضاء والأطراف الأخرى المعنية، في جملة أمور، على توفير الموارد الكافية للمساعدة الإنسانية في المنطقة.

ومشروع القرار المعروض علينا اليوم، يتخذ نهجا شاملا إزاء مشكلة كوسوفو، ويتناول التزامات الطرفين تجاه حل النزاع؛ ويوفر أساسا جيدا لحل دائم للأزمة. ووفد بلادي، بالتالي، سيصوت مؤيدا مشروع القرار.

السيد جاغني (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما زالت الحالة الإنسانية المروعة السائدة في كوسوفو تؤرق الضمير الجماعي للمجتمع الدولي منذ بعض الوقت. ولا يمكن إنكار أن الحالة الراهنة هي نتيجة المشاكل السياسية الكامنة الأوسع التي تعصف بالمنطقة منذ فترة طويلة. ومفتاح التسوية الدائمة يكمن في حسم هذه المشاكل. تلك هي الروح التي حدت إلى اتخاذ القرار ١١٦٠ (١٩٩٨).

ومن المحزن أن نلاحظ أن الحالة على أرض الواقع لم تتحسن على الإطلاق، بعكس ما كان متوقعا من اتخاذ ذلك القرار. وبدلا من ذلك، تدهورت الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان إلى أبعاد مزعجة. وكما ذكر أحد زملائنا ببلاغة، فإن القرار رد ثانية في وجه مجلس الأمن، الأمر الذي لم يترك للمجلس أي خيار سوى اتخاذ موقف أكثر صرامة.

وكانت الحاجة تقوم إلى قرار ذي أنياب، وبالتالي اتـُخذ القرار ١١٩٩ (١٩٩٨). وهذه هي الدبلوماسية المدعومة بشيء من القوة، والتي بدونها كان من الممكن أن تكون الحالة برمتها الآن قد اتخذت أبعاد الكارثة. ويمكننا أن نقول، دون الإفراط في التفاؤل، إن الحس السليم قد ساد، على ما يبدو، وأدى إلى التوقيع، في بلغراد، على الاتفاقين المتعلقين بإنشاء بعثتين للتحقق في كوسوفو. وهذا هو المقصود، أساسا، بمشروع القرار المعروض علينا. إلا أنه، علاوة على ذلك، يمهد الطريق لتسوية تفاوضية، شريطة أن تكون الأطراف المعنية مستعدة للتعاون، ونحن نحثها على أن تطرق الحديد وهو ساخن.

وحيث أن مشروع القرار نص متوازن يجسد، قدر الإمكان، شواغل جميع الأطراف، فإن وفد بلادي سيصوت مؤيدا له.

السيد كونيشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا، الذي يصادق على الاتفاقين الموقعين في بلغراد بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنظمة حلف شمال الأطلسي، في ١٦ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، على التوالي، بخصوص التحقق من امتثال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكل العناصر الأخرى في كوسوفو، لمتطلبات قرار مجلس الأمن ١١٩٩ (١٩٩٨).

إن الحالة في كوسوفو ما زالت خطيرة. واليابان يقلقها الوضع الإنساني هناك على وجه الخصوص، بالنظر إلى أن فصل الشتاء أوشك على الحلول في تلك المنطقة.

وبغية تحسين هذه الحالة الإنسانية الخطيرة، ومواصلة السعي لإيجاد تسوية سياسية لأزمة كوسوفو، يتعين أن تمتثل السلطات في بلغراد، وبخاصة الرئيس ميلوسيفيتش ذاته، بسرعة وبالكامل للالتزامات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، التي تتضمن وقف أعمال القتال، وانسحاب قوات الأمن والقوات العسكرية، ووصول عمال الإغاثة الإنسانية دون عائق، والتعاون مع محكمة لاهاي، وتسهيل عودة اللاجئين والمشردين، وبدء حوار جاد مع القيادة الألبانية في كوسوفو. وتعتقد حكومتي أن بعثتي التحقق المزمع إنشاؤهما، ستلعبان دورا هاما في كفالة الامتثال لتلك الالتزامات.

ومن ناحية أخرى، نود أن نؤكد أن القيادة وكل العناصر الأخرى في المجتمع الألباني في كوسوفو ملتزمون بالامتثال للأحكام المتضمنة في قرارات هذا المجلس. ويرى وفدي أن ألبان كوسوفو يرتكبون خطأ فادحا إذا فسروا الإشارات المنبعثة لا من هذا المجلس فحسب، بل ومن الجهات الأخرى في العالم أيضا، على أنها علامات

على تأييد الأعمال الإرهابية التي يرتكبونها أو تأييد مطالبتهم باستقلال كوسوفو.

وتسوية الأزمة في كوسوفو لا بد أن تحل بوسائل سياسية وسلمية. وهذا هو موقف اليابان الأساسي. وبلدي يقدر تقديرا عظيما مختلف الجهود المبذولة في ذلك الاتجاه من جانب المجتمع الدولي، وبخاصة بلدان فريق الاتصال.

وحكومة اليابان، رغبة منها في المشاركة في هذه الجهود الدولية، قررت في شهر آب/اغسطس أن تقدم المساعدة الإنسانية من خلال مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، بمبلغ ٢,٣١ مليون دولار استجابة لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات. وفي أيلول/سبتمبر، أرسلت حكومتي بعثة للعمل في الميدان بغية توضيح موقفنا للأطراف المعنية إزاء الحل السلمي للأزمة، ولغرض دراسة امكانية استمرار اليابان في تقديم المزيد من المساهمات. وأمس، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، وعلى أساس النتائج التي توصلت إليها تلك البعثة، واستجابة لتوجيه نداء الأمم المتحدة الموحد من جديد، أعلنت حكومتي تقديم إسهامها الجديد الذي يبلغ مجموعه ٧,٣ مليون دولار لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وغيرها من الوكالات.

وأخيرا، أود أن أعرب عن استعداد بلدي لمواصلة الاسهام في الوسائل المختلفة لتسوية المشاكل في كوسوفو، وعن وطيد أملنا واقتناعنا بأن تكلل بالنجاح مهمة كل من بعثتي التحقق التابعتين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

السيد دانغي ريواكا (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن واجب التضامن الذي يمليه علينا ميثاق الأمم المتحدة يستلزم، وبخاصة في الحالات التي تتعرض فيها حياة الإنسان للخطر، أن تكون منظمتنا العالمية قادرة على العمل السريع بغية احتواء التهديدات أو تقديم المساعدات اللازمة عندما يتعذر احتواء هذه التهديدات في الوقت المناسب.

وطيلة شهور عديدة تحارب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية حركة انفصالية في اقليم كوسوفو لا تتردد في ارتكاب الأعمال الارهابية، وهي أعمال تستحق الإدانة. والأعمال الانتقامية التي تلت ذلك أعمال بغيضة لا مثيل لها، وقد أجمع على ذلك رأي المراقبين الدوليين. فآلاف المنازل في العديد من القرى هدمت بالقذف العشوائي بالقنابل أو باشعال الحرائق فيها عمدا، مما دفع مئات الآلاف من النساء والمسنين والأطفال إلى التفرق في كل المناطق الريفية أو عبور الحدود بحثا عن ملجأ في البلدان المجاورة.

كل هذه التجاوزات لم تتسبب في إلحاق الذعر والفوضى بالسكان المدنيين فحسب، بل زادت من تفاقم الحالة في كوسوفو، مما يهدد بوقوع كارثة انسانية حقيقية مع اقتراب فصل الشتاء.

ماذا يجب أن نفعل؟ لئن كان صحيحا أن هذه مسألة داخلية تخص جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فصحيح بنفس القدر أن أعضاء المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة، عليهم واجب والتزام أدبي بتقديم المساعدة والغوث، وعليهم أن يضطلعوا بذلك دون تمييز.

ونعتقد أن روح التضامن هذه يجب أن تظهر في الحالات المماثلة في جميع أنحاء العالم. فإذا تصرفنا على غير هذا المنوال، ألن نكون قد فشلنا في تحمل مسؤولياتنا بموجب الميثاق؟

ونحن، بدورنا، نرحب بالجهود الدؤوبة التي بذلها القادة في الولايات المتحدة وأوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وما زالوا يبذلونها لاستعادة السلام والاستقرار في جميع أنحاء أوروبا الوسطى والشرقية. ومؤخرا، في ١٦ تشرين الأول/اكتوبر، وبفضل مثابرة ومهارة السفير ريتشارد هولبروك، مبعوث الولايات المتحدة، أسفرت هذه الجهود عن إبرام اتفاق يسمح بجملة أمور، منها إنشاء بعثة دولية للتحقق في كوسوفو.

مرة أخرى سادت الدبلوماسية، وهي الحوار والتفاوض - وبعبارة أخرى، الوسائل السلمية. وهذا النهج، بوصفه مسألة مبدأ، هو النهج الذي نؤيده أعظم تأييد في تسوية النزاعات الداخلية والخارجية على السواء.

وفي نفس الوقت، دللت التجربة على أن سلامة العاملين في البعثات والمنظمات الإنسانية كثيرا ما يتعرضون للخطر. ولا يمكننا بعد الآن أن نسمح بأن يتعرض هؤلاء العاملون للعدوان من أطراف الصراع. ولهذا، فإن النص قيد النظر يتضمن التدابير الوقائية التي تمنع هذه التطورات وتكبحها.

ونظرا لكل هذه الاعتبارات، سيصوت وفدي لصالح مشروع القرار.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أصبحت كوسوفو بؤرة نفس نمط العنف العرقي الذي سبق أن فتك بحياة أعداد لا حصر لها في المنطقة بأسرها. ومرة أخرى، يضرم الغضب الناتج عن العدوان المستحث عرقيا نار الراديكالية. ومرة أخرى، تقع مسؤولية السماح للعنف بالانتشار على قيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بقدر كبير، وإن لم تكن قاصرة عليها. وقد حاول مجلس الأمن صياغة توافق قادر على منع الاشتباكات المحلية من التفاقم إلى نزاع أخطر وأوسع انتشارا، حتى وإن كان آلاف المدنيين ضحايا المضايقات والتشريد. والقراران ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) كانا إشارتين واضحتين. والاتفاقات التي جرى التوصل إليها بعد جهود دبلوماسية مضنية مهدت السبيل الآن لعملية المصالحة التي يجب أن تؤدي إلى استقلال ذاتي أكبر للكوسوفيين الألبان.

والبرازيل تؤيد تلك الاتفاقات، ولا تزال ملتزمة بالحل السلمي لأزمة كوسوفو. وشجبنا لكل أشكال التعصب الطائفي لا يتطلب توضيحا مسهبا، ولا يتطلب التوضيح أيضا التزامنا بالتعددية الديمقراطية، مع الحماية الكاملة لحقوق الأقليات. ويحدونا وطيد الأمل في أن يفتح فصل جديد في تاريخ جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يسمح لنسيجها الاجتماعي بأن يبل من آلام أحداث مفزعة طوال عقد تقريبا. وبغية كفالة الامتثال للأحكام والشروط التي تم قبولها رسميا، يجب على المجتمع الدولي أن يبقى يقظاً. كما يلزم الابقاء على قدر كاف من الضغوط لكي تتوطد البوادر الايجابية الأولى ضمن عملية راسخة لبناء الثقة.

لقد حالت صعوبة العملية التفاوضية بين مجلس الأمن وبين التحرك بسرعة أكبر بشأن مسألة كوسوفو، بعد الاتفاقين اللذين تم التوصل إليهما بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من جهة، وبين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي من جهة أخرى. وغالبا ما كان مجلس الأمن يقع بين شقي اتجاهين متعارضين أثناء محاولته التوصل إلى توافق في الآراء. فالبعض ساق حججا مفادها أن دور المجلس، في هذه المرحلة، ينبغي ألا يتجاوز إقرار تلك الاتفاقات؛ بينما أيد البعض ممارسة أكبر قدر ممكن من الضغط، اذا استدعى الأمر، دون الإشارة الواضحة إلى امتيازات المجلس بموجب الميثاق. ومما يدعو إلى الانزعاج خاصة، إمكانية أن ينيط المجلس بمنظمات أخرى دوره الأساسي في تقرير الامتثال أو عدم الامتثال لقراراته.

ولا يجوز للمجلس في اعتقادنا أن يسمح بقيام حالة يظهر فيها وكأنه يتهاون إزاء عدم الامتثال لقراراته، أو حتى إزاء الامتثال الجزئي لها، قبل أن يصبح من الوضوح وضوحا كافيا أن الاتجاه الذي ساد في الشهور الأخيرة قد جرى عكسه في كوسوفو.

ولكن هناك مسألة هامة أخرى تتعرض للخطر هنا، وهي تتجاوز حدود مسألة كوسوفو الضيقة. إننا لا نريد أن نطرح قضية كيفية تعريف المجموعات الإقليمية لذاتها - فهو أمر متروك لها لكي تقرره بنفسها. ولكننا كأعضاء في الأمم المتحدة، من حقنا، بل ومن واجبنا في الواقع، أن ندافع عن الميثاق. ووفقا للميثاق، لا يجوز للكيانات غير العالمية اللجوء إلى القوة إلا على أساس إما حق الدفاع الشرعي عن النفس - على النحو المنصوص عليه في المادة ٥١ - أو من خلال الإجراءات المنصوص عليها في الفصل الثامن ولا سيما المادة ٥٣، التي تفرض على تلك الكيانات الالتزام بالسعي إلى الحصول على تصريح مسبق من المجلس، والتمسك بقرار المجلس. ولا يوجد طريق ثالث.

وإدماج المنظمات غير العالمية في إطار المفهوم الجماعي الأعرض للأمن على النحو المكرس في الميثاق مسألة خطيرة. وبعد أن شاهدنا عودة التعددية إلى الظهور بعد انتهاء الحرب الباردة، سيكون من المؤسف أن ننزلق إلى نظام دولي من درجتين: نظام يواصل فيه مجلس الأمن تحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن في معظم أنحاء العالم، بينما لا يتحمل سوى مسؤولية ثانوية في المناطق التي تغطيها الترتيبات الدفاعية الخاصة.

وبعد أن شاهدنا بعض الدلائل التي تدعو إلى الانزعاج والتي قد تشير إلى إضعاف سلطة المجلس، وبعد مناقشات طويلة، فإننا نلاحظ مع الاطمئنان مجددا أن المسؤولية الأساسية المنوطة بمجلس الأمن الدولي عن حفظ السلم والأمن الدوليين قد أعيد التأكيد عليها. وإننا نشعر بالسعادة، بل في الواقع، بالامتنان للمشاركين في مشروع القرار لأن اقتراحنا بإدراج فقرة في الديباجة بشأن هذا الموضوع قد روعي.

وفي ضوء هذا التأكيد المجدد والتغييرات الأخرى التي تستجيب لشواغلنا الأساسية، فإننا سنصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا. ونود أيضا أن نحيط علما بالتأكيدات المفيدة من مقدمي مشروع القرار أثناء المشاورات غير الرسمية.

لقد توصلنا أخيرا إلى ما يمكن أن يعتبر نصا مقبولا. فالنص يوفق بين رسالة سياسية قوية تتماشى مع الحتميات المعنوية والأخلاقية وبين ما نعتبره احتراما لازما للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن أن يكون هناك يوم ميمون أكثر من يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، الذي نحتفل فيه بذكرى سريان ميثاق الأمم المتحدة، لكي نشارك في إعادة توكيد احترامنا لأحكام الميثاق.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): أثناء تطور الوضع في إقليم كوسوفو الصربي، بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، تم التوصل إلى مرحلة جديدة هامة تفتح الباب أمام احتمالات إيجاد تسوية سلمية لمشكلة كوسوفو. وبفضل جهود التنسيق النشطة التي بذلها أعضاء فريق الاتصال، ظهرت إمكانية حقيقية لاستقرار الحالة في كوسوفو وفيما حولها. وكما هو معروف جيدا كانت روسيا تقوم بدور نشط في تلك التطورات. وأود أن أذكر بأنه أثناء زيارة وزير الخارجية والدفاع الروسي الأخيرة لبلغراد، وافقت القيادة اليوغوسلافية، من حيث المبدأ على قبول بعثة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. إن التفاهمات التي تم التوصل إليها بين السفير هولبروك، ممثل فريق الاتصال، وبين الرئيس ميلوسوفتش رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والاتفاقين اللذين تم التوقيع عليهما على أساس تلك التفاهمات فيما يتعلق بإيفاد بعثة للتحقق للتأكد من تنفيذ بلغراد وألبان كوسوفو للمتطلبات الواردة في قرار مجلس الأمن ١١٩٩ (١٩٩٨)، قد أوجدت ظروفا هامة للتقدم نحو تسوية دائمة للنزاع في كوسوفو على أساس الاحترام الدقيق لسلامة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الإقليمية. وتؤيد روسيا تأييدا تاما اتفاقي بلغراد وتدعو بلغراد إلى تنفيذهما بالكامل وهي تنوي القيام بأنشط الأدوار في بعثة التحقق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

من الواضح أن بعض التقدم أحرز في وفاء بلغراد بالمتطلبات الواردة في قراري مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨). وقد انتهت العمليات الهجومية والإجراءات القمعية ضد السكان المدنيين. ويتواصل انسحاب وحدات القوات الأمنية التابعة للجيش اليوغوسلافي إلى مواقعها الدائمة، بما فيها مناطق خارج كوسوفو. ويتسع نطاق التعاون بين الصرب والسلطات اليوغوسلافية والمنظمات الإنسانية الدولية. وجرى تأمين وصول تلك المنظمات دون عائق إلى السكان المحتاجين، كما جرى تأمين حرية الحركة الضرورية للموظفين الدولين في إقليم كوسوفو. وقد لوحظت هذه التحولات الإيجابية، لا سيما من جانب مجموعة المراقبين الدبلوماسيين المنتمين إلى الاتحاد الأوروبي، وروسيا والولايات المتحدة، العاملين في الإقليم. وما زال هناك الكثير مما يتعين إنجازه في الوقت ذاته.

إن مهمة التوصل إلى تسوية سياسية لمشكلة كوسوفو كانت ولا تزال، الهدف الاستراتيجي الذي يسعى فريق الاتصال لتحقيقه. وحتى عندما تظهر أحيانا اختلافات في وجهات النظر بين أعضائه، فإن هذه الاختلافات ترجع إلى تكتيكات وأساليب تستهدف التحرك تجاه ذلك الهدف. وقد ظهرت أيضا اختلافات في النهج التكتيكي، إلى حد ما، عندما كنا نعمل على إقرار صيغة مشروع القرار المطروح علينا. ومما يدعو إلى ارتياحنا أن الاتجاه نحو مواصلة الجهود المشتركة في إطار فريق الاتصال لصالح السلم والاستقرار في الإقليم هو الذي ساد في التحليل الأخير.

وقد استبعدت من مشروع القرار عناصر الإنفاذ، ولا توجد به أحكام بشكل مباشر أو غير مباشر باستعمال القوة تلقائيا مما يلحق الضرر بالحقوق المخولة لمجلس الأمن بموجب الميثاق.

وأثناء العمل بشأن مشروع القرار، أولي اهتمام كبير لمسألة ضمان أمن العاملين في بعثة التحقق في كوسوفو.

وتعلق روسيا أهمية كبيرة على هذا الموضوع، خاصة وأن عددا كبيرا من الممثلين الروس سيعملون في بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونشعر بالارتياح لأن واضعي مشروع القرار، بعد أن تغلبوا على ترددهم، أوضحوا بجلاء في الفقرة ٩ من المنطوق، أنه في حالة الطوارئ ستتخذ تدابير لضمان سلامة بعثتي التحقق، بما في ذلك ترتيبات لإجلاء الأفراد التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وذلك في اتساق تام مع الإجراء المنصوص عليه في الاتفاقات الموقعة مع يوغوسلافيا. ويكفل الوضوح الذي اتسمت به هذه المسألة إيجاد ضمانات ضد اتخاذ إجراءات تعسفية لم يصرح بها.

وليس هناك من يستطيع أن يتجاهل الخطر المحتمل الذي قد يحيق بتنفيذ الاتفاقات بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من جراء الإجراءات التي يتخذها ألبان كوسوفو. ونحن نشعر بالانزعاج للأنباء التي تفيد باستمرار عدم امتثالهم لمطالب مجلس الأمن. وحتى الآن لم تقم قيادة ألبان كوسوفو بإدانة الإرهاب علنا. فقد صعَّد المقاتلون الذين ينتمون إلى ما يسمى بجيش تحرير كوسوفو أنشطتهم الاستفزازية تصعيدا كبيرا في الآونة الأخيرة، وهذا، كقاعدة، يحدث بالتحديد في المناطق التي تنسحب منها قوات الأمن الصربية. وما برحت الأسلحة غير المشروعة تصل إلى كوسوفو وما برح المقاتلون يتسللون في انتهاك لحظر الأسلحة الذي فرضه قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨). ويخلق هذا تهديدا حقيقيا باندلاع العنف والتوتر من جديد.

يعلم الأعضاء إن القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) اعتمد بموجب الفصل السابع من الميثاق. ومشروع القرار المعروض علينا اليوم يستند أيضا إلى ذلك الفصل. وهذا بمثابة تذكير للذين ينتهكون خطر الأسلحة، وخاصة حظر تقديم الأسلحة والمساعدة من الخارج للإرهابيين في كوسوفو.

ونلاحظ أن الفقرة ١٥ من مشروع القرار تنص بوضوح على أن أشكال الحظر لا تسري على المعدات التابعة للبعثتين المنشأتين بموجب اتفاقي بلغراد.

ومن المهم أيضا أن مشروع القرار ينص على أن ترفع الأطراف المعنية بتنفيذ اتفاقي بلغراد تقارير منتظمة إلى مجلس الأمن عن أنشطتها من خلال الأمين العام. وهنا سيأخذ الأمين العام في الاعتبار أيضا المساهمة التي تقدمها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وسينظر مجلس الأمن في تطور الحالة على أساس هذه التقارير والتقديرات التي يقدمها الأمين العام.

وفي ذات الوقت، لم يأخذ مشروع القرار في الاعتبار على نحو كامل التغيرات الايجابية الأخيرة فيما يتعلق بتنفيذ بلغراد لمطالب مجلس الأمن. ولا نستطيع أن نوافق على التأكيد الأحادي الجانب الوارد في ديباجة النص على أن عدم ايجاد حل للحالة في كوسوفو يشكل تهديدا مستمرا للسلم والأمن في المنطقة.

ومما يؤسفنا أن مقدمي مشروع القرار رفضوا إلغاء جزء من النص متعلق بحرية وعمل وسائط الإعلام في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وأود أن يكون الجميع على بينة من موقفنا في هذا الشأن: إن حرية الصحافة بالنسبة لنا من أسس الديمقراطية. وهي من العناصر المهمة التي حققناها في مسار تغيير مجتمعنا، ونحن نعطيها قيمة عالية. ولكن المسائل المتعلقة بحرية الصحافة تقع خارج نطاق سلطات مجلس الأمن على نحو بعيد، ومن ثم لا يمكن أن تكون موضوعا لقرار من قرارات مجلس الأمن، لا سيما قرار يعتمد بموجب الفصل السابع.

ونحن مقتنعون بأنه ليست هناك خلافات في الرأي بين أعضاء مجلس الأمن بشأن استراتيجية العمل على تحقيق تسوية سلمية في كوسوفو. وتلك الاستراتيجية، التي لا تعطي تفويضا مطلقا فيما يتعلق باستخدام القوة، قد انعكست في مشروع القرار، ولا نعترض على اعتمادها.

ويحدونا الأمل في أن يُعجل هذا القرار للمجلس بتنفيذ اتفاقي بلغراد وإيفاد البعثة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونتوقع أيضا الإلغاء الفوري لقرار منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن إمكانية استخدام القوة، أي ما يسمى بأمر الاستنفار، الذي لا يزال ساري المفعول في الوقت الراهن. وهذا له أهمية خاصة فيما يتعلق بضمان سلامة موظفي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

في الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى أن روسيا ستواصل إسهامها بصورة نشطة وملموسة في إيجاد تسوية سياسية لمشكلة كوسوفو.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية.

لقد حدد مجلس الأمن بجلاء طوال فترة الأزمة في كوسوفو شواغل المجتمع الدولي ومطالبه. إذ فرض قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) حظرا على توريد الأسلحة ردا على استخدام القوة المفرطة من جانب قوات الأمن التابعة لبلغراد وعلى أعمال الارهاب، ودعا إلى الشروع في حوار سياسي مفيد. ودعا قرار مجلس الأمن ١١٩٩ (١٩٩٨) إلى وقف إطلاق النار وسحب قوات الأمن المستخدمة في قمع المدنيين، والتعاون مع جهود المراقبة الدولية والتدابير الرامية إلى تحسين الحالة الإنسانية. وتمثل الحالة في كوسوفو تهديدا للسلم والأمن الدوليين فــي المنطقـــة ولحقـــوق الإنسان وتهدد بحدوث كارثة إنسانية ذات أبعاد أكبر من الكارثة الحالية. ونجد أنفسنا مرة أخرى في مرحلة حرجة يتعين فيها على مجلس الأمن أن يعرب بوضوح عما يجب على ميلوسفيتش والطائفية الألبانية في كوسوفو فعله لتفادي الكارثة الإقليمية.

لذلك ترحب المملكة المتحدة بهذا القرار الذي يضع ثقل مجلس الأمن وراء الالتزامات التي تعهد بها الرئيس ميلوسفيتش للامتثال بقراري مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨)، والاتفاقين اللذين تم التوصل إليهما مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي، لإنشاء بعثتي تحقق أرضي وجوي.

إنه لأمر صائب تكريس هذه الالتزامات في قرار إلزامي اتخذ بموجب الفصل السابع. ولكن تاريخ الرئيس ميلوسفيتش في الوفاء بالتزاماته خلال الصيف، بما فيها الالتزامـــات التي تعهد بها شخصياً للرئيس يلتسين في ١٦ حزيران/يونيه، يدل على أننا لا يمكن أن نعتمد على كلمته. وإن أفعاله هي التي ينبغي أن نراقبها، وأن نراقبها بدقة. ويجب على ميلوسفيتش أن يدرك أن المجتمع الدولي لن يدعه يفلت بإبداء إشارات رمزية أو تنفيذ جزئي.

وترحب المملكة المتحدة أيضا باستعداد منظمة الأمن والتعـــاون فـــي أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي للاستجابة السريعة لتنفيذ هذين الاتفاقين. فالرئيس ميلوسفيتش بموافقته على هاتين البعثتين قد قبل باضطـــلاع المجتمع الدولي بدور هام في حل مشاكل كوسوفو. وسيكون وجود البعثتين على أرض كوسوفو وفوقها أساسيا في المساعدة على استعادة السلم والأمن وتوفير الطمأنينة التي يبتغيها الذين فروا من ديارهم لكي يعودوا إليها. وإذ يقترب فصل الشتاء فمن الضروري أن يعود الأشخاص المشردون إلى قراهم إذا أريد تجنب كارثة إنسانية. ولن يحدث ذلك إلا إذا التزمت الأطراف المعنية في كوسوفو التزاما صارما بوقف إطلاق النار. وإذا كان للسكان المدنيين أن يملكوا الثقة ليعودوا، فيجب على قوات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والقوات الصربية أن تنسحب إلى المواقع التي كانت فيها قبل بداية الأزمة، وأن توقف التدمير الغاشم للمنازل، والمحاصيل والمواشي وتتخلى عن ترويعها العنيف للسكان المدنيين. وبعثة التحقق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ستتمكن، من خلال ولايتها المفروضة، من التحقق من أنهم يفعلون ذلك وتقدم تقاريرها إلى المجتمع الدولي إذا لم يفعلوا.

ويسر المملكة المتحدة أن تؤدي دورها في تيسير تطبيق هذين الاتفاقين. ونتوقع أن نوفر ٢٠٠ فرد لبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وسنوفر أيضا طائرات لبعثة التحقق الجوي فوق كوسوفو. وسنكون حازمين في متابعة تنفيذ هذين الاتفاقين والقرارات ذات الصلة.

ويتحتـــم علـــى سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحاديـــة، والقيادة الألبانية في كوسوفو وجميع الأطراف المعنية الأخرى أن تسمح لبعثة التحقق التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأداء مهمتها. وقد التزمت جمهوريـــة يوغوسلافيا الاتحادية بضمان حرية الحركة للبعثة وكذلك سلامتها وأمنها. وسنعتبرها مسؤولة عن هذه الضمانات. ولا يساورن الشك أحدا في أننا سنستخدم بالكامل حقنا الأساسي في حماية مواطنينا إذا ما تعرضوا للخطر، والحق الذي يكفله مشروع القرار هذا فـــي اتخـــاذ الاجراءات اللازمة لضمان سلامتهم وحرية تحركهم.

ولا يراودن أحدا أدنى شك: أن بريطانيا لن تقف موقف المتفرج على كارثة إنسانية تحدث في كوسوفو. إننا نؤيد بكل إخلاص المطالب التي وجهت في مشروع القرار هذا إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والقيادة الألبانية في كوسوفو بالتعاون مع الجهود الدولية الرامية إلى اجتناب حدوث هذه الكارثة. والمملكة المتحدة، مرة أخرى، مستعدة لأداء نصيبها.

إن مشروع القرار هذا والاتفاقين اللذين يقرهما يؤذنان أيضا ببداية عملية سياسية معجلة. وتدعو المملكة المتحدة السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وقيادة ألبانيي كوسوفو إلى اغتنام هذه الفرصة لبناء كوسوفو جديدة استنادا إلى انتخابات حرة ومبدأ الحكم الذاتي لشعبها. ولن يتفهم المجتمع الدولي عدم حدوث ذلك أو يتقبله. ورسالتنا التي نوجهها إلى الطرفين هي أن هناك فرصة للسلام، ولبناء مجتمع أفضل، ولمستقبل مستقر، وللانضمام إلى أوروبا والعالم الأرحب. ونحن نقول لكما اغتنماها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

سأطـــرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1998/992.

أجري التصويت برفع الأيدي:

المؤيدون:
البحرين، البرازيل، البرتغال، سلوفينيا، السويد، غابون، غامبيـــا، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون:
لا أحد.

الممتنعون:
الاتحاد الروسي، الصين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نتيجة التصويت ١٣ صوتـا مؤيـــدا مقابـل لا شيء مع امتناع عضوين عن التصويت. أعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٢٠٣ (١٩٩٨).

أعطـي الكلمـــة الآن لأعضــاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن الصين ترحب بالتطورات الإيجابية في مسألة كوسوفـــو بجمهوريـــة يوغوسلافيا الاتحاديـــة. ونفهم الاتفاقين اللذين تم التوصل إليهما بشأن مسألة كوسوفو بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والأطراف المعنية ونقيم على نحو إيجابي الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية في كوسوفو وسعيا لإحلال السلم الدائم والمصالحة في المنطقة. ونرى أن على المجتمع الدولي أن يسعى للحفاظ على هذا الزخم وتعزيزه سعيا لإيجاد حل سلمي لمسألة كوسوفو.

إلا أنه، للأسف الشديد، في الوقت الذي كان يجري فيه إبرام هذين الاتفاقين، قررت منظمة إقليمية معنية أن تتخـــذ إجراءات عسكرية ضـــد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وأن تتدخل في شؤونها الداخلية. وعلى نحو أشد إثارة للانزعاج، اتخذ ذلك القرار من طرف واحد دون استشارة مجلس الأمن أو السعي للحصول على إذنه. وهذا العمل غير المسؤول لا يؤدي إلى تهيئة جو سلمي لتناول قضية كوسوفو ولن يساعد على حل المسألة. وعلاوة على ذلك، انتهك ذلك العمل أغراض ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وأحكامه ذات الصلة، فضلا عن القانون الدولي والأعراف المعترف بها على نطاق واسع والتي تحكم العلاقات بين الدول. إن هذا العمل ينطوي على انتقاص لقدر سلطة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ويمثل تحديا لها وقد أنشأ سابقة خطيرة للغاية في العلاقات الدولية. وتشعر الصين ببالغ القلق إزاء ذلك.

إن صون سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية يتماشى مع أحكام ومتطلبات ميثاق الأمم المتحدة، وهو أيضا أمر يلتزم به المجتمع الدولي على نحـــو جماعـــي. وعلى هذا الأساس ينبغي حل مسألة كوسوفو. كذلك ينبغي لتنفيذ الاتفاقين المذكورين آنفا أن يستمر على هذا الأساس وأن يكتمل عن طريق التشاور والتعاون الكاملين مع الحكومة الصربية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ومن حيث المبدأ، لا تمانع الصين في أن يتخذ المجلس قرارا تقنيا جيد التركيز للمصادقة على الاتفاقين اللذين تم التوصل إليهما بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والأطراف المعنية وللتشجيع على انتهاج النهج السلمية لتناول مسألة كوسوفو. فنحن نعتقد أن ذلك يتماشى مـــع ما تفاهمت عليه جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والأطراف المعنية. إلا أننا لا نؤيد إدراج مضمون في القرار يتجاوز الاتفاقين آنفي الذكر. بل ونعارض على

نحو أشد استخدام قرارات المجلس للضغط على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أو للتدخل في شؤونها الداخلية.

لقد طرح الوفد الصيني تعديلاته خلال مشاورات المجلس، وكان من بينها الطلب بإلغاء تلك العناصر التي تأذن باستخدام القوة أو تهدد باستخدامها. ونحن نعتقد أن القرار المتخذ للتو لا يستتبع أي إذن باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية؛ كما نعتقد بأنه لا ينبغي تفسيره بأي شكل على أنه يأذن باستخدام القوة أو يهدد باستخدامها ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وعلى الرغم من ذلك، لا يزال القرار الذي اتخذ للتو يتضمن بعض العناصر التي تتجاوز الاتفاقين اللذين تم التوصل إليهما بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والأطراف المعنية، بما في ذلك الإشارة إلى الفصل السابع من الميثاق وعناصر تنطوي على التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ومن دواعي أسفنا الشديد، لم يؤخذ بتعديلاتنا المتعلقة بتلك المسائل. ومن ثم، امتنع الوفد الصيني عن التصويت على القرار.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا بتصويتنا اليوم نتخذ خطوة هامة على طريق السعي لإحلال السلام في كوسوفو. إن الاتفاقين اللذين صادق عليهما مجلس الأمن تم التفاوض بشأنهما بين ممثلي فريق الاتصال ووقعتهما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي أملا في أن يؤدي تنفيذهما الكامل، بما في ذلك امتثال بلغراد الكامل لهما، إلى تهيئة بيئة يمكن فيها التوصل إلى حل سلمي.

إن أصوات العقل وعدم التطرف ظلت لوقت أطول مما ينبغي مكتومة بالأعمال السياسية والعسكرية وأعمال الشرطة القمعية والأعمال التي يقوم بها مؤيدو اللجوء الى العنف واستخدام القوة بدلا عن التفاوض. ومؤخرا، اتخذت بلغراد خطوات لتكميم أفواه وسائط الإعلام المستقلة، حيث زادت من حرمان شعب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من قدرته على الحكم بنفسه على الأحداث في كوسوفو وقدرته على تقييم أعمال قادته بدقة. وفي هذا السياق، نأسف لعدم تمكن جميع أعضاء المجلس من تأييد هذا القرار، لا سيما العبارات التي تشير فيه إلى أهمية وسائط الإعلام الحرة للتوصل إلى حل سلمي لأزمة كوسوفو.

إن القرار الذي اتخذناه يطالب بأن تمتثل بلغراد امتثالا سريعا وكاملا للقرارين ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) وبأن تتعاون بالكامل مع بعثتي التحقق التابعتين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وهو يطالب أيضا ألباني كوسوفو الامتثال بنفس القدر لهذين القرارين ولبعثة التحقق التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونرى أن هذا أمر هام لتهيئة مناخ الثقة الذي لا غنى عنه من أجل عودة اللاجئين والمشردين.

إن تحريات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في كوسوفو ضرورية لاستعادة السلام والأمن ولا بد أن تستمر وتلقى التعاون من الجميع. وقد أنشئت ولاية المحكمة على كوسوفو بموجب القرار ٨٢٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣ وقد أكدها هذا المجلس مجددا في قرار اليوم. وقد سُجِّلت منذ وقت طويل مطالبة المجلس بالتعاون الكامل مع كل أوامر المحكمة وطلباتها للإمداد بالمعلومات وتحرياتها.

ولا بد لنا أن نقر بأن التهديد باستخدام القوة الذي يتسم بالمصداقية كان أمرا ضروريا لبلوغ اتفاقي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي ويظل ضروريا لكفالة تنفيذهما الكامل. وبالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي لأي طرف أن يتوهم أن بوسعه التصرف بأي شكل من شأنه إعاقة عمل المحققين الدوليين أو أفراد المنظمات الإنسانية أو تعريضهم للخطر.

إن حلفاء منظمة حلف شمال الأطلسي، بموافقتهم في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر على استخدام القوة، أوضحوا أن لديهم السلطة والإرادة والوسائل لحل هذه المسألة. ونحن نحتفظ بتلك السلطة. ولن نقبل استمرار العنف الذي أدى إلى لجوء وتشريد زهاء ربع مليون شخص وإلى مقتل الآلاف وهدد آفاق السلم في منطقة البلقان الأوسع. ونحن نكرر الإعراب عن رأينا ومفاده أن المسؤولية الرئيسية في هذه الأزمة تقع على كاهل بلغراد، رغم أننا نتوقع الامتثال الكامل من جميع الأطراف.

ولا بد الآن لسلطات بلغراد وألبان كوسوفو أن يستفيدوا فائدة كاملة من الفرص المتاحة. فلا العنف ولا

القمـــع يمكـن أن يوصل إلى تسوية دائمة. ومن الممكن بل ينبغي أن تحل الأزمة في كوسوفو عن طريق الحوار والمفاوضات السليمة. وقد أرسي الآن أساس للتسوية من خلال المناقشات السياسية والدبلوماسية المكوكية التي أيدها فريق الاتصال وكل ما هو مطلوب الآن هو الإرادة السياسية للتحرك قدمـا. ونرى أن هذا هو الرد الوحيد. أما البديل فهو لا يختلف كثيرا - حالة نزاع دائمة ومعاناة ومرارة متنامية ما من فائدة منها إلا تهديد السلام والاستقرار في منطقة البلقان الأوسع وما بعدها.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد شُغل مجلس الأمن بمسألة كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، واعتمد القرارين ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨). ولتنفيذ هذين القرارين أبرمت اتفاقات بين حكومة بلغراد ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من جهة ومنظمة شمال الأطلسي من جهة أخرى.

وقد اجتمعت الدول التي تشكل ما يعرف بفريق الاتصـــال مؤخرا وأعربت بالإجماع عن تصميمها على تنفيذ تلك الاتفاقات. ووفق ما جاء في الاتفاقات فقد اتفقت على سبيل الاستعجال على قرار جديد لمجلس الأمن لتعزيز الاتفاقات ومن ثم تعزيز كل الأحكام المقررة لإنفاذ آلية التحقق والتنفيذ.

وأصبح الطريق ممهدا للتوصل إلى تسوية سلمية لمسألة كوسوفو ولكن يلزم أن يراعي الجميع اليقظة والالتزام. وعلى أساس القرار ١١٩٩ (١٩٩٨) أصبح لزاما على مجلس الأمن في ممارسته لمسؤوليته الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يتخذ القرار اللازم. وهذا هو الهدف من القرار الذي اعتمده لتوه.

ويؤكد المجلس أن الوضع الذي لم يحل في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، يشكل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة، وأنه على هذا الأساس يتصرف بمقتضى الفصل السابع من الميثاق. وهو يؤيد الاتفاقات الموقعة في بلغراد، ويطالب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بتنفيذها فورا وعلى الوجه الأكمل.

ويتصرف أعضاء مجلس الأمن على أساس خبرتهم. وهم إذ يدركون الأخطار والتهديدات التي شهدوها في البوسنة والهرسك، لا يريدون أي تكرار لانتهاكات سلامة وأمن الذين يعهد إليهم، بمهمة التحقق وتنفيذ الاتفاقات في بيئة خطرة.

لذلك يرحب المجلس بالتزام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بأن تكفل أمن بعثات التحقق، ولكنه يؤكد أنه في حالة حدوث طوارئ يصبح من الضروري اتخاذ إجراء يكفل سلامة البعثات وحرية حركتها وفق ما توخته الاتفاقات الموقعة في بلغراد. وهذا التأكيد من جانب المجلس يلقى الترحيب.

إن الأحكام المنصوص عليها في هذا القرار إنما وضعت لخدمة السلام. والهدف من كل واحد منها، ومنها مجتمعة هو التسوية السلمية. ويؤيد قرار المجلس الجهود الدؤوبة التي يبذلها المفاوضون ويمنحهم الصلاحية لإقناع جميع الأطراف وهو يسهم في استعادة السلام والأمن في المنطقة.

ولذا فقد صوتت فرنسا لصالح هذا القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم هذه المرحلة من نظره في البند المدرج على جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥